

أكد تقرير الأمم المتحدة حول هجوم البحرية الإسرائيلية على أسطول المساعدات إلى غزة في 2010 والمعروف بـ"أسطول الحرية" أن إسرائيل بالغت في تصديها للأسطول، لكنه في الوقت نفسه اعتبر أن الحصار الإسرائيلي على غزة قانوني ويتوافق مع القانون الدولي، بحسب مقتطفات نشرتها صحيفة نيويورك تايمز أمس الخميس.

وخلص التحقيق الذي تولاه رئيس وزراء نيوزيلندا السابق جيفرى بالمر إلى أن "قرار إسرائيل بالسيطرة على السفن يمثل هذه القوة بعيد عن منطقة الحصار ودون تحذير مسبق قبل الإنزال كان مفرطاً ومبالغاً به"، إلا أن هذا التحقيق أضاف أن الأسطول المؤلف من ست سفن "تصرف بطريقة متهورة عندما حاول كسر الحصار البحري" المفروض على قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

ويدعو التحقيق إسرائيل إلى إصدار "إعلان مناسب تبدي فيه أسفها" حيال الهجوم ودفع تعويضات لعائلات ثمانية أتراك وأمريكي من أصل تركي قتلوا أثناء هجوم البحرية الإسرائيلية، وكذلك إلى الجرحى.

واعتبر التقرير أن "أمن إسرائيل يواجه تهديدا حقيقيا من جانب المجموعات المقاتلة في غزة والحصار البحري فرض باعتباره تدبيرا آمنا مشروعا بهدف منع إدخال الأسلحة إلى غزة عبر البحر وتطبيق يتمشى مع متطلبات القانون الدولي"، إلا أنه اعتبر الخسائر في الأرواح والإصابات التي نجمت عن استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة "غير مقبولة".

ورحبت اينات ولف، النائبة في الكنيست وعضو لجنة الخارجية والدفاع بنتائج التقرير الذي قالت إنه "يبرئ ساحة إسرائيل بوضوح بشأن المسائل الرئيسية والتي تتعلق بقانونية الحصار، وقانونية التدخل ضد سفن في المياه الدولية ووجود عنف ومقاومة في مواجهة الجنود الإسرائيليين".

من جانبها انتقدت حركة المقاومة الإسلامية حماس تقرير الأمم المتحدة، وقال المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري: "هو تقرير غير منصف وغير متوازن ويساهم في منح الاحتلال الإسرائيلي الفرصة للإفلات من المسؤولية".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com